

الإفصاح الاختياري عن الأحداث غير المالية ودوره في تقييم المخاطر المالية للشركات

(دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)

Voluntary disclosure of non-financial events and its role in evaluating corporate financial risks

(A field study on a sample of companies listed in the Khartoum Stock Exchange)

إعداد:

- د. اسمهان احمد حسن الشيخ: أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة كردفان - السودان
د. علاء الدين أحمد محمد علي: أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة كردفان - السودان
د. عامر بشير محمود محمد: أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة كردفان - السودان

Preparation by:

- Dr. Asmahan Ahmed Hassan Al-Sheikh: Assistant Professor of Accounting - University of Kordofan - Sudan
Dr. Alaa El-Din Ahmed Mohamed Ali: Assistant Professor of Accounting - University of Kordofan - Sudan
Dr. Amer Bashir Mahmoud Mohamed: Assistant Professor of Accounting - University of Kordofan - Sudan

المستخلص:

هدفت الدراسة لتوضيح دور الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث غير المالية في تقييم المخاطر المالية للشركات. اختبرت الدراسة الفرضية التالية: الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث غير المالية يساعد في تقييم المخاطر المالية للشركات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة. وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة. اعتمدت الدراسة على استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات، الانحرافات) وأساليب الإحصاء التحليلي (مربع كاي، درجات الحرية، الأهمية النسبية)، تمثل المجتمع الكلي في (360) مفردة لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث بلغ حجم العينة (186) مفردة باستخدام معادلة روبرت ماثون. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن الإفصاح عن مسؤولية المديرين في إعداد التقارير المالية له دور في تحسين قدرة الشركة في تقييم المخاطر المالية، توفير معلومات عن التنبؤات النوعية (غير الكمية) للمبيعات يساعد في تقييم المخاطر المالية. ومن توصيات الدراسة حث الشركات المساهمة العامة السودانية على اعداد ونشر بيانات غير مالية مستقبلية على درجة عالية من الإفصاح والشفافية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي الاختياري، الأحداث غير المالية، تقييم المخاطر، المخاطر المالية.

Abstract:

The study aimed to clarify the role of voluntary accounting disclosure for non-financial events in evaluating the financial risks of companies. The study tested the following hypothesis: Voluntary accounting disclosure of non-financial events helps in evaluating the financial risks of companies. The study used the descriptive analytical approach, to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed as a tool for collecting study data. The statistical program (SPSS) was used to analyze the study data. The study relied on the use of descriptive statistics methods (frequencies, percentages, averages, deviations) and analytical statistics methods (chi-square, degrees of freedom, relative importance). Sample size (186) is single using Robert Mathon's equation. The study found several results, including that disclosure

of managers' responsibility in preparing financial reports has a role in improving the company's ability to evaluate financial risks, and providing information on qualitative (non-quantitative) forecasts for sales helps in evaluating financial risks. One of the recommendations of the study is to urge Sudanese public shareholding companies to prepare and publish future non-financial statements with a high degree of disclosure and transparency.

Keywords: voluntary accounting disclosure, non-financial events, risk assessment, financial risks.

المقدمة:

قد أدت التطورات الاقتصادية ونمو أسواق المال ليس فقط إلى ظهور مطالبات بزيادة وتنظيم الإفصاح الإلزامي ليصبح كافياً لإشباع حاجات المستثمرين من المعلومات، بل إلى زيادة الطلب على معلومات الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية (البيئة الاجتماعية والموارد البشرية) وغيرها من معلومات الإفصاح الاختياري، حيث تساعد المعلومات في تخفيض درجة عدم التأكد ومشكلة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية. وعلى الشركات المساهمة المدرجة بالأسواق المالية أن تدرك أهمية تقييم المخاطر المالية ومحاولة تطوير الحد من هذه المخاطر لتحديد موقعها الحالي والمستقبلي في هذه الأسواق خاصة في ظل المنافسة والمتغيرات الاقتصادية.

ونظراً لأهمية الإفصاح الاختياري، وأهمية تقييم المخاطر المالية للشركات المساهمة المدرجة في أسواق المال، وقلة البحوث في هذا المجال في بيئة الأعمال السودانية، راء الباحثين ضرورة دراسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية لمعرفة دوره في تحسين قدرة الشركة في تقييم المخاطر المالية لشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية.

مشكلة الدراسة:

لوحظ في الواقع العملي للممارسات المحاسبية أن كثيراً من الشركات المساهمة تقوم بالإفصاح وبصورة دورية عن قدر من المعلومات غير المالية ليست ملزمة بالإفصاح عنها طبقاً لمعايير الإفصاح الإلزامية (المعايير المحاسبية وقانون سوق رأس المال)، وإن مستوى الإفصاح الاختياري هذا يتفاوت بين الشركات، وعلى ضوء أهمية تقييم الشركات لأدائها المالي لمعرفة موقفها المالي الحالي والمستقبلي من حيث القدرة على تقييم المخاطر؛ جاءت مشكلة الدراسة بطرح السؤال الرئيسي

التالي: هل للإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث غير المالية دور في تقييم المخاطر المالية للشركات؟

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية العلمية: أتت أهمية الدراسة من أهمية الإفصاح الاختياري كأحد الاتجاهات الحديثة للإفصاح المحاسبي، حيث تنادي العديد من الجهات بزيادة مستويات الإفصاح لتحقيق المزيد من الشفافية والعدالة على مستوى المعلومات المفصح عنها، وتحديد المعلومات التي يمكن للأطراف المعنية الاستفادة منها في حال أفصح عنها اختياريًا من قبل الشركات ولا سيما أن للمعلومات غير المالية أهمية بأسواق رأس المال، وأيضاً لأهمية تقييم الأداء المالي كونه يشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات المالية في الشركات المدرجة في سوق رأس المال والتي بدورها تلعب دوراً كبيراً في العمليات التجارية المحلية والعالمية.

الأهمية العملية: قد تساعد الدراسة شركات المساهمة في إدراك أهمية الإفصاح الاختياري وضرورة التوسع في الإفصاح عن الأحداث غير المالية، وإدراك أهمية تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة من أجل تحسين قدرتها في تقييم المخاطر المالية.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. محاولة التعرف على الإفصاح الاختياري والأحداث غير المالية والمخاطر المالية.
2. معرفة دور الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث غير المالية في تقييم المخاطر المالية للشركات.
3. وضع توصيات لتحسين وزيادة مستوى الإفصاح الاختياري.

فرضية الدراسة:

اختبرت الدراسة الفرضية التالية:

الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الأحداث غير المالية يساعد في تقييم المخاطر المالية.

مناهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية:

المنهج التاريخي: في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة وتحليلها وربطها بموضوع الدراسة، وفي استعراض الإطار النظري للبحث من خلال المصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المنهج الاستنباطي: في صياغة الفرضيات من خلال أبعاد مشكلة الدراسة.

المنهج الاستقرائي: لاختيار فرضيات الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل ووصف البيانات المجمعة واختبار الفرضيات.

مصادر جمع البيانات:

مصادر أولية: تمثلت في الاستبانة.

مصادر ثانوية: وتمثلت في الكتب العلمية، والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، الرسائل الجامعية، منشورات المؤتمرات والندوات العلمية، الشبكة الدولية للمعلومات.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: يونيو 2020م

الحدود المكانية: شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الحدود الموضوعية: الإفصاح المحاسبي، الإفصاح المحاسبي الاختياري، وتحقيق الربحية.

الحدود البشرية: مديرو الحاسبات والمراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون والمديرون الماليون والمراقبون الماليون بشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

استعرضت الدراسة عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة والتي تناولت الإفصاح المحاسبي الاختياري والمعلومات غير المالية وكذلك التي اهتمت بالمخاطر المالية في الشركات المساهمة وذلك بغرض تحليلها وربطها بموضوع الدراسة، وقد تم ترتيب الدراسات تاريخياً.

دراسة: Eng, L.L., And Mak, Y.T. (2003): تناولت الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية والاستراتيجية لدى الشركة. واختبار هذه العلاقة قامت الدراسة بأخذ عينة من الشركات المدرجة في سوق سنغافورة للأوراق المالية في نهاية عام 1995م وبلغت 158 شركة مدرجة، إذ تضمنت العينة شركات مالية وشركات غير مالية، واستخدم تحليل الانحدار للبيانات المجمعة من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها: إن انخفاض نسبة ملكية الإدارة ووجود نسبة ملكية كبيرة للحكومة مرتبطان بارتفاع معدل الإفصاح الاختياري، لا توجد علاقة بين إجمالي ملكية كبار حملة الأسهم والإفصاح، ازدياد مستوى الإدارة الخارجية يخفض من الإفصاح الاختياري، الشركات الكبيرة الحجم لديها نسبة إفصاح أكثر، وكذلك الشركات التي لديها نسبة ديون منخفضة، توجد علاقة إيجابية بين ملكية الحكومة والإفصاح.

دراسة: سليم وآخرون (2010م): هدفت إلى التعرف على مدى احتواء التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية على افصاحات عن المخاطر المالية، بجميع أشكالها مثل مخاطر العملة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الإقراض، مخاطر الأدوات المالية، التي تتعرض لها أو من الممكن أن تتعرض لها. وبعد تحليل بيانات الدراسة تم التوصل إلى أن الشركات لا تفصح عن كل من المخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاقتراض والإقراض بينما وجد أن الشركات تفصح عن مخاطر الأدوات المالية وبالحد الأدنى للإفصاح، أما بما يخص الفارق في الإفصاح عن المخاطر بين القطاعات الاقتصادية فقد وجد أن هناك فارق بين هذه القطاعات وإن الفارق لصالح القطاع المالي.

دراسة: Ball, et al. (2012): اختبرت الدراسة فرضية أن التقارير المالية المدققة والإفصاح الاختياري للمديرين عن المعلومات الخاصة، هو آلية متممة للتواصل مع المستثمرين، فهناك افتراض أن التأكيد المستقل والتقرير عن المخرجات المالية يشجع المديرين ليكونوا أكثر مصداقية، ومن ثم

أكثر دقة في إفصاحاتهم. إذ شملت الدراسة المدة بين عام 2007-2007، وتضمنت 44,883 مشاهدات مالية لـ 9,172 شركة بيانات كاملة للمتغيرات كلها، وقد استخدم تحليل الانحدار في تحليل تلك البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود تأكيد للتقارير المالية من قبل مدقق مستقل، يعمل على زيادة نشاطات الإدارة التنبؤية، وأن ردة فعل السوق حيال تلك التنبؤات ترتفع بوجود مصادر متبناة من التدقيق.

دراسة: Soliman (2013): هدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية وخصائص الشركات. حيث تكون مجتمع الدراسة من (50) شركة تعد من أكثر الشركات المدرجة في البورصة المصرية نشاطاً من القطاع غير المالي خلال الفترة 2007-2010م. ومن خصائص الشركات المدروسة: حجم الشركة وحجم المدقق والربحية وعمر الشركة حيث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج أن حجم الشركة، والربحية لها علاقة إيجابية مع الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، ومن ناحية أخرى فإنه لم توجد علاقة ما بين حجم المدقق، وعمر الشركة مع الإفصاح الاختياري.

دراسة: فريدريك (2018): هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري على أداء السوق للمنشآت غير المالية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية. كشفت الدراسة ضمن نتائجها عن وجود أثر ذو دلالة موجبة للإفصاح عن كل من القيمة المضافة ومعلومات التنبؤ المستقبلي ومعلومات محاسبة الموارد البشرية، ومعلومات المحاسبة الاجتماعية، ومناقشات وتحليل الإدارة حول أداء السوق للمنشآت غير المالية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم المنشآت غير المالية بزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي للأطراف ذات الصلة بالاستثمار.

تقييم الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة يمكن تقييمها من خلال الملاحظات التالية: ان معظم الدراسات السابقة هدفت الي معرفة دور الإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في الأسواق المالية المختلفة، وركزت كذلك على أهمية بيان الإفصاحات عن المخاطر المالية في التقارير السنوية لهذه الشركات. واتفقت نتائج الدراسات السابقة أن حجم الشركة، والربحية لها علاقة إيجابية مع الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، وأن الشركات تفصح عن مخاطر المالية وبالحد الأدنى للإفصاح، يُلاحظ أن كل دراسة من الدراسات السابقة اهتمت بجانب واحد،

ولكن الدراسة الحالية تتطرق الي بيان دور الإفصاح المحاسبي الاختياري عن الاحداث غير المالية في تقييم المخاطر المالية للشركات.

الإطار النظري:

أولاً: الإفصاح المحاسبي الاختياري:

مفهوم الإفصاح المحاسبي الاختياري:

الإفصاح الاختياري " يقصد به ذلك الجزء من المعلومات التي تحتكرها إدارة الشركة ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها"، (الشلاحي، 2012، ص15) حيث أن الحافز هو حافز ذاتي ينبع من الإدارة بهدف تحقيق منافع اقتصادية، (حسب الله، 2015، ص548).

"الإفصاح الاختياري في التقارير المالية يعني بطبيعة المعلومات خارج محتوى التقارير المالية، بمعنى آخر الإفصاح الاختياري هو الإفصاح عن مزيد من المعلومات على أساس الحوافز الادارية" (Hassan, O., & Marston, 2010, p18). ومن هذه التعاريف " أن الإفصاح الاختياري يمثل خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لقرار المستخدمين، إذ تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليجري الإفصاح عنها، أيضا تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات، (عفيفي، 2008، ص431). في حين يرى آخر أن المقصود منه " تقديم معلومات اضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة بعض احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي، (مارق، 2009، ص87).

من هذه التعريفات يستنتج الباحثين أن الإفصاح الاختياري يعني:

1. تقديم معلومات اضافية مالية وغير مالية من الشركة زيادة على المتطلبات المهنية والقانونية والتنظيمية تتعلق بأصحاب القرار.
2. خيارات حرة من قبل إدارة الشركة ذات حافز ذاتي تبدو ملائمة للأطراف الخارجية.
3. يتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقارير المالية.

أهداف الإفصاح الاختياري:

يهدف الإفصاح الاختياري بشكل عام إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية كلها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وهذا الهدف العام يشمل أنواع الإفصاح جميعها، إلا أن هدف الإفصاح الاختياري أو التوسع في الإفصاح سوف يمكن المستخدمين من اتخاذ قرارات أكثر موضوعية ودقة. مع العلم بأن التوصية (105) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية والتي أصبحت بعد ذلك متطلبات بموجب معايير المحاسبة الدولية (IFRS) وقد حددت أهداف الإفصاح الفعال على النحو الآتي، (FASB,1996,P71):

1. وصف المفردات التي يعترف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس ملائمة لها وصالحة لهذه المفردات، بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية.
 2. وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها، واقتراح مقاييس بديلة ومفيدة عن هذه المفردات.
 3. توفير المعلومات الدورية لمساعدة الأطراف الخارجية على تقدير المخاطر والاحتمالات حول البنود التي يتم الاعتراف بها وتلك التي لم يتم الاعتراف بها.
 4. توفير معلومات مهمة في التقارير المرحلية، وأي أمور محاسبية أخرى تستلزم دراسة أعمق.
- هذا وقد اشار (Mary E. and C.M.Murphy,1994) إلى أن هذه النقاط لا تشمل مجالات الإفصاح كلها إذ أُضيفت بعض الأهداف وهي على النحو التالي، (متولي، 2007، ص10):
1. توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على مقارنة الأرقام بمثيلاتها لشركات أخرى وكذلك المقارنة للشركة نفسها عبر السنوات.
 2. توفير بيانات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير معلومات للتنبؤ بتلك التدفقات.
 3. مساعدة المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

4. إن الهدف من الإفصاح الاختياري في التقارير والقوائم المالية هو إمداد المستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير مقدار ووقت واحتمالات الحصول على عائد من استثماراتهم، (محمد، 1991، ص350).

هنا يرى الباحثين أن الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل كافة المعلومات سواء المالية أو غير المالية التي تساعد المستخدم الفرد سواء أكان مستخدماً مباشراً أو غير مباشر وكذلك المجتمع بأسره من اتخاذ كافة القرارات بأفضل طريقة ممكنة، وللوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من الإفصاح الاختياري يجب أن يشترك المعدون للتقارير المالية والمستخدمون لها في بناء إطار منهجي يلبي الرغبات والاحتياجات المختلفة وغالباً المتعارضة لكلا الطرفين مع مراعاة التكلفة والعائد من وراء التوسع في الإفصاح. فاتخاذ الإدارة لقرار الإفصاح الاختياري من عدمه إنما هي مسألة موقفية تحسمها الإدارة بالمفاضلة دائماً بين تكاليف الإفصاح من جانب والفوائد المترتبة منه من جانب آخر. كما ترى الباحثين أن الإفصاح الاختياري لا يعتبر عملية متماثلة ومتناسقة ولكن من المحتمل أن يخضع لاتجاهات الجمهور والعامة التي قد تملي سياسات الإفصاح على الشركة فقد يبدي الرأي العام ملاحظات على المعلومات التي يرغبون في توفيرها لأنها تساعد في اتخاذ قراراتهم ولكن لا بد من وجود إطار متناسق تسترشد به الشركات في إفصاحها الاختياري عن معلوماتها.

مزايا الإفصاح الاختياري:

يتميز الإفصاح الاختياري بعدد من المميزات تتمثل في، (محمد، 1991، ص22):

1. دور الإفصاح في تحسين حوكمة الشركات متمثلاً في نوعية العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى. حيث يظهر دور الإفصاح في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها، وتعظيم الأرباح، والحصول على التمويل المناسب والتنبيه بالمخاطر المتوقعة يؤدي كل ذلك إلى تعظيم دور الحوكمة في الشركات المساهمة، (خليل، 2005، ص6).

2. إن للإفصاح الاختياري دوراً مهماً في رفع كفاءة الأسواق المالية كالاتي:

إذ أنه في ظل السوق الكفؤ فإن الأسهم تكون مسعرة حسب قيمتها العادلة وهي القيمة التي تعكس تماماً قيمة الأسهم الحقيقية التي يتولد عنها عائد يكفي لتعويض المستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار

في تلك الأسهم من مخاطر، (عبد الملك، 2008، ص1-34)، وبعبارة أخرى تكون القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن الاستثمار بهذه الأسهم والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار يكفي لتعويض المستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاستثمار تساوي تماماً القيمة السوقية للسهم يوم شرائه، يتطلب حدوث ذلك: وجود منافسة تامة بين مختلف المتعاملين في السوق، توافر البيانات والمعلومات الصحيحة المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المتداولة في البورصة، والإفصاح عن هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد، (صالح وآخرون، 2010، ص181).

يرى الباحثين أن مستوى كفاءة السوق يزداد كلما قامت الشركات بالتوسع في تقديم معلومات غير مالية من خلال الإفصاح الاختياري، بحيث تقل الفجوة في المعلومات بين من هم داخل الشركة ومن هم خارجها، مما يخفف من الأعباء والتكاليف التي يتحملها المستثمرون في سبيل حصولهم على المعلومات غير المالية، وبالتالي ينخفض العائد الذي يطلبه هؤلاء المستثمرون، أي تنخفض تكلفة رأس المال بالنسبة للشركة.

حواجز استخدام الإفصاح الاختياري:

إن الشركات تقوم بالإفصاحات الاختيارية لعدد من الأسباب، (لطفي، 2006، ص517):

1. إعلام مستخدمي التقارير المالية: حيث يتم إعلام المستخدمين بمجموعة من الموضوعات مثل: الظروف التشغيلية، أسباب اتخاذ سياسات، أو إجراءات معينة للشركة.
2. بناء انطباع ذهني: يتيح الإفصاح عن الأمور ذات المسؤولية الاجتماعية شعور ورضا بالعوائد الاقتصادية المستقبلية. ويتضمن ذلك على سبيل المثال الإفصاحات عن النفقات التي يتم القيام بها في البرامج الاجتماعية، وتأمين ظروف العمل، أو سلامة البيئة وعدم تأثرها من نشاطات الشركة.
3. تجنب تشريع، أو الرقابة الحكومية المحتملة: قد تقوم الشركة بعمل إفصاحات اختيارية كحالة وقائية لمنع تدخل الحكومة في فرض رقابة عليها.
4. تخفيض تكلفة رأس المال: قد تجد الشركات تتنافس مع غيرها من الشركات الأخرى في ظل أسواق رأس المال العالمية وفي ظل ذلك من الأهمية بمكان أن يتم إجراء إفصاحات إضافية اختيارية، حيث قد يختار أصحاب رؤوس الأموال أحد الشركات بدلاً من الأخرى إذا ما شعروا بأن الشركة

الأولى ذات مخاطر أقل، فلا شك أن الإفصاحات تزيل أو تخفض من حالة عدم التأكد المرتبط بالمستقبل، ومن ثم فهي تقوم بتخفيض مستوى المخاطر المحيطة والمدركة.

ثانياً: الأحداث غير المالية:

أن الأساليب غير المالية في تقييم الأداء تتعدد وتمثل محاسبة المسؤولية، وبطاقة الأداء المتوازن والمقارنة المرجعية محاولات لتقييم الأداء تضع في اعتبارها الجوانب غير المالية في تقييم الأداء.

محاسبة المسؤولية:

عرفت محاسبة المسؤولية بأنها مصطلح يطلق على "العمليات الإدارية الخاصة بتوفير المعلومات التي تساعد على رقابة العمليات وتقييم الأداء"، (حسين، 1997، ص 86).

هذا المفهوم تناول محاسبة المسؤولية من وجهة نظر إدارية بحتة، إذ اقتصر على إبراز أثرها في عمليتي الرقابة وتقييم الأداء، لكنه ركز على أنها تعمل على توفير المعلومات. عرف بعض الكتاب محاسبة المسؤولية بأنها: "أداة لتحقيق التوازن المرغوب بين تفويض الصلاحيات أو السلطات من جانب والمساءلة والمحاسبة عن نتائج ذلك من جانب آخر" آدم وآخرون، 2000، ص 359) بعض الكتاب عرف محاسبة المسؤولية بأنها "ذلك النظام المحاسبي الذي ينتج تقارير وقوائم مالية لجميع مستويات الإدارة حتي يمكن استخدامها أداة لرقابة العمليات ورقابة الإيرادات والتكاليف"، (زيد، 1993، ص 383) يعرف الباحثين محاسبة المسؤولية من وجهة نظر قياس وتقييم الأداء على أنها "النظام المحاسبي الذي يعمل على تقييم الأداء وقياسه من خلال عدة عوامل هي: تحديد المسؤوليات، تأسيس المقارنات، تقييم الأداء وتحديد محفزات العمل، كل ذلك من خلال المعلومات التي جمعت عن الإيرادات والتكاليف والاستثمار، لتمكن الإدارة العليا من الحكم على كفاءة الأداء.

المقارنة المرجعية:

في أدبيات الأعمال يُعنى بها مستوى الأداء الأفضل، (عبد الهادي، 2005، ص 87). أما المصطلح فيقود إلى تحقيق القدرة على اكتساب ميزة التنافسية والقدرة على المنافسة، (البرواري، 2011، ص 301). يحظى مفهوم المقارنة المرجعية باهتمام الكثير من الكتاب والباحثين كونه مصطلح حديث نسبياً في المحاسبة الإدارية مما دفع الكثيرين إلى تناوله بالدراسة والتحليل، وتعتبر عملية المقارنة المرجعية مدخل وأسلوب من أساليب الإدارة الحديثة التي تستخدم بغرض تحسين أداء منظمات

الأعمال الحالي للوصول إلى أداء أفضل في المستويات الإنتاجية التي تؤهلها لاستمرار تواجدها في السوق. عُرِفَت المقارنة المرجعية بأنها المنهجية التي تمكن من الدراسة بصفة دائمة عن أحسن الطرق أو الممارسات حتى يمكن تبني أو تكييف أبعادها الإيجابية ووضعها موضع التنفيذ لكي تصبح الأفضل، (محمد وآخرون، 2008، ص230).

وعليه يرى الباحثين إن المقارنة المرجعية هي عملية تجديد واستيعاب وتبني التطبيقات الرائدة والعمليات المميزة لتحقيق الاستخدام الأمثل للوقت والموارد وتحقيق التفوق التنافسي. وهي عبارة عن مقارنة أداء المنظمة مع أفضل المنظمات الأخرى التي تعمل في نفس مجال نشاطها أو بالنسبة للقطاعات الأخرى بالنسبة لوظائفها ومحاولة الأخذ بأفضل ما هو موجود في الوقت الحالي ومحاولة تطويره في المستقبل.

بطاقة الأداء المتوازن:

عرفت بطاقة الأداء المتوازن بأنها "تعمل على تعزيز التوازن بين المقاييس الاستراتيجية في محاولة تحقيق الأهداف طويلة الأجل التي يستوجب على الشركة تحقيقها بحيث تترجم البطاقة أهداف الشركة واستراتيجيتها إلى مجموعة من الإجراءات والتي تمثل إطار عمل تطبيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية وتقيس أدائها من أربعة اتجاهات هي المالي والعملاء والعمليات التشغيلية الداخلية والتعلم والابتكار، (شابون، 2013، ص83). بناءً على ما سبق يستنتج الباحثين من تعريف بطاقة الأداء المتوازن أنها نظام للإدارة الاستراتيجية، ونوع من الأساليب الإدارية الحديثة، وتقوم بترجمة الأهداف إلى معايير ومقاييس، وسيلة لتوصيل استراتيجية الإدارة للعاملين.

ثالثاً: المخاطر المالية:

مفهوم المخاطر:

تعرف كلمة مخاطرة بأنها "توقع اختلاف في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه"، (الهواري، 1985، ص109). كذلك عرفت بأنها الأدوات التي تمثل جانب الرهان على أداء أصل معين أو مجموعة من الأصول أو ورقة مالية معينة أو حزمة من هذه الأوراق، (رضوان، 2005، ص297). هناك تعريف آخر للمخاطرة "وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة"، (طنيب وآخرون، 1997، ص297).

ص112). وكذلك عرفت بأنها "المخاطرة هي احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات"، (رضوان، 2005م، ص214).

يري الباحثين أن من أهم مساهمات إدارة المخاطر المالية المحافظة على الهدوء والاستقرار داخل المنشأة مما يساهم في زيادة الثقة في الإدارة، وتخفيف وتقليل الآثار المترتبة على من التقلبات المحتملة في الأسعار مما يساعد على تقوية المركز المالي للمنشأة.

الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة:

ويتكون مجتمع الدراسة من 360 مفردة تمثل العاملين بشركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (مراجعون داخليون، مراجعون خارجيون، مديرو الحسابات، مديرون ماليون، ومديرون إداريون) وعددها 56 شركة، وتم التوصل الي حجم العينة باستخدام معادلة روبرت ماثون حيث بلغ حجم العينة (186) مفردة، تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة، وتم استردادها بنسبة 100%.

أداة الدراسة: اعتمد الباحثين أداة الاستبانة لما تتميز به من سهولة الحصول على البيانات المطلوبة في وقت مناسب، وسهولة تحليل النتائج إحصائياً وإمكانية استخدام الحاسب الآلي في التوبيخ والمعالجة وإظهار النتائج مباشرة، عمد الباحثين إلى تصميم استبانة.

التحليل الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

تحليل البيانات الديموغرافية:

احتوت البيانات الشخصية على ستة عناصر هي العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

جدول رقم (1) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب العمر:

بيان	التكرارات	النسبة %
أقل من 30 عام	13	7%
من 30 وأقل من 40 عام	45	24.2%
من 40 وأقل من 50 عام	73	39.3%
50 فأكثر	55	29.5%
المجموع	186	100%

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول رقم (1) اعلاه يوضح التوزيع التكراري لعمر أفراد العينة، حيث وجد أن 7% من أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 عام، و24.2% من أفراد العينة كان أعمارهم من 30 وأقل من 40 عام، و39.3% من أفراد العينة أعمارهم من 40 وأقل من 50، و29.5% من أفراد العينة كان أعمارهم أكثر من 50 عام.

جدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

بيان	التكرارات	النسبة %
محاسبة	116	62.4%
إدارة أعمال	30	16.1%
اقتصاد	15	8.1%
دراسات مصرفية	17	9.1%
نظم المعلومات المحاسبية	1	0.5%
أخرى	7	3.8%

المجموع	186	%100
---------	-----	------

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (2) أعلاه يوضح التوزيع التكراري للتخصص العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن 62.4% من أفراد العينة كان تخصصهم العلمي محاسبة، 16.1% من العينة تخصصهم العلمي إدارة أعمال، و 9.1% من أفراد العينة تخصصهم العلمي دراسات مصرفية. و 8.1% تخصصهم العلمي اقتصاد، و 0.5% من أفراد العينة نظم المعلومات المحاسبية، مع وجود 3.8% من العينة لهم تخصصات أخرى. مما يعكس تنوع في التخصصات التجارية، وهذا يعط إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

جدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

بيان	التكرارات	النسبة %
بكالوريوس	105	56.5%
دبلوم عالي	12	6.5%
ماجستير	50	26.9%
دكتوراه	9	4.8%
أخرى	10	5.3%
المجموع	186	100%

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول رقم (3) أعلاه يوضح المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث وجد أن 56.5% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و 6.5% من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و 26.9% من أفراد العينة مؤهلهم العلمي ماجستير، و 4.8% من أفراد العينة كان مؤهلهم العلمي دكتوراه، مع وجود 5.3% من أفراد العينة لهم مؤهلات علمية أخرى. مما يعني أن جل أفراد العينة من الجامعيين وهذا يعط إجابات علمية يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

جدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني:

النسبة %	التكرارات	بيان
11.8%	22	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
0.5%	1	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
2.2%	4	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
1.1%	2	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
65%	121	عدم وجود مؤهل مهني
19.4%	36	أخرى
100%	186	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (4) أعلاه يوضح المؤهل المهني لأفراد العينة، حيث وجد أن 11.8% من أفراد العينة كان مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، 0.5% من العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين العربية، و2.2% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، و1.1% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، مع وجود 19.4% من العينة لهم مؤهلات مهنية أخرى، بالإضافة إلى أن 65% من أفراد العينة ليس لديهم مؤهل مهني.

جدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

النسبة %	التكرارات	بيان
14.5%	27	مدير حسابات
16.1%	30	مدير مالي
16.7%	31	مدير إداري
18.8%	35	مراجع داخلي
20.4%	38	مراجع خارجي
13.5%	25	أخرى
100%	186	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

يوضح الجدول (5) أعلاه يوضح المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، حيث كان 14.5% من العينة مدير حسابات، و16.1% من العينة مدير مالي، و16.7% من العينة مدير إداري، و18.8% من العينة مراجع داخلي، و20.4% من العينة مراجع خارجي، و13.5% من أفراد العينة لهم مسميات وظيفية أخرى. مما يعني تنوع المسميات الوظيفية لأفراد العينة وهذا التنوع يؤدي إلى تباين في إجابات أفراد العينة مما يخدم غرض الدراسة.

جدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

النسبة %	التكرارات	بيان
7.5%	14	أقل من 5 سنوات
10.8%	20	من 5 وأقل من 10 سنوات
23.1%	43	من 10 وأقل من 15 سنة
17.7%	33	من 15 وأقل من 20 سنة
40.9%	76	20 سنة فأكثر
100%	186	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

الجدول (6) أعلاه يبين عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، وكانت نسبة أفراد العينة الذين خبراتهم العملية أقل من 5 سنوات 7.5%، ونسبة الأفراد الذين تقع خبرتهم العملية من 5 وأقل من 10 سنوات 10.8% من العينة، و23.1% من العينة تقع خبرتهم من 10 وأقل من 15 سنة، و17.7% من العينة تقع خبرتهم من 15 وأقل من 20 سنة، و40.9% من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 20 سنة. وهذا يعني أن معظم أفراد العينة خبرتهم العملية أكثر من 5 سنوات.

التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة:

تم وضع 10 عبارات لإبراز عبارات فرضية الدراسة كما مبين في الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لعبارات فرضية الدراسة

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	يساعد الإفصاح عن سياسة التدريب ونوعيته والميزانية المخصصة له على تقييم المخاطر المالية.	56	30.1%	104	55.9%	19	10.2%	6	3.2%	1	0.5%	186	100%
2	الإفصاح عن بيان تأثير الاستراتيجية العامة على نتائج الشركة المستقبلية يساعد على تحديد المخاطر المالية.	56	30.1%	107	57.5%	14	7.5%	9	4.8%	0	0.0%	186	100%
3	يساهم الإفصاح عن تقرير مسؤولية المديرين في إعداد التقارير المالية على تقييم المخاطر المالية.	51	27.4%	105	56.5%	22	11.8%	8	4.3%	0	0.0%	186	100%
4	يساعد الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة التعويضات وتحديد الصلاحية في تحديد التعويضات للمديرين وكيف يتم تحديدها في تحديد المخاطر المالية.	41	22.0%	87	46.8%	43	23.1%	15	8.1%	0	0.0%	186	100%

5	يؤثر الإفصاح عن برامج حماية البيئة والبرامج الاجتماعية على تقييم المخاطر المالية.	46	24.7%	96	51.6%	29	15.6%	15	8.1%	0	0.0%	186	100%
6	الإفصاح عن مهام وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وتفاصيل أسماء ومؤهلات أعضائها يؤثر في تقييم المخاطر المالية.	46	24.7%	96	51.6%	32	17.2%	10	5.4%	2	1.1%	186	100%
7	الإفصاح عن المعلومات التاريخية عن الشركة يساعد في تقييم المخاطر المالية.	55	29.6%	107	57.5%	16	8.6%	7	3.8%	1	0.5%	186	100%
8	يؤثر الإفصاح عن معلومات الأسهم وحملة الأسهم على تحديد المخاطر المالية.	53	28.5%	96	51.6%	28	15.1%	8	4.3%	1	0.5%	186	100%
9	يساعد الإفصاح عن تكاليف البحوث والتطوير في تقييم المخاطر المالية.	46	24.7%	97	52.2%	35	18.8%	8	4.3%	0	0.0%	186	100%
10	توفير معلومات عن التنبؤات النوعية (غير الكمية) للمبيعات يساعد على تقييم المخاطر المالية.	61	32.8%	95	51.1%	23	12.4%	5	2.7%	2	1.1%	186	100%

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

من الجدول رقم (7) الذي يبين عبارات فرضية الدراسة وجد الآتي:

1. العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 30.1% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و55.9% من أفراد العينة وافقوا على العبارة، و10.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، و3.2% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة، و0.5% من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 86% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن يساعد الإفصاح عن سياسة التدريب ونوعيته والميزانية المخصصة له على تقييم المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

2. العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 30.1% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، و57.5% من أفراد العينة وافقوا، و7.5% من أفراد العينة كانوا محايدين، و4.8% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 87.6% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة الإفصاح عن بيان تأثير الاستراتيجية العامة على نتائج الشركة المستقبلية يساعد على تحديد المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

3. العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 27.4% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و56.5% من أفراد العينة وافقوا، و11.8% من أفراد العينة كانوا محايدين، و4.3% من أفراد العينة لم يوافقوا على هذه العبارة. وهذا يعني أن 83.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساهم الإفصاح عن تقرير مسئولية المديرين في إعداد التقارير المالية على تقييم المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

4. العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 22% من أفراد العينة وافقوا بشدة على هذه العبارة، و46.8% من أفراد العينة وافقوا، و23.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، و8.1% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 68.8% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساعد الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة التعويضات وتحديد الصلاحية في تحديد التعويضات للمديرين وكيف يتم تحديدها في تحديد المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

5. العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 24.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و51.6% من أفراد العينة وافقوا، و15.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، و8.1% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 76.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه

العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يؤثر الإفصاح عن برامج حماية البيئة والبرامج الاجتماعية على تقييم المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

6. العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 24.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و51.6% من أفراد العينة وافقوا، و17.2% من أفراد العينة كانوا محايدين، و5.4% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة، و1.1% من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 76.3% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة الإفصاح عن مهام وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وتفاصيل أسماء ومؤهلات أعضائها يؤثر في تقييم المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

7. العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 29.6% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و57.5% من أفراد العينة وافقوا، و8.6% من أفراد العينة كانوا محايدين، و3.8% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة، و0.5% من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 87.1% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة الإفصاح عن المعلومات التاريخية عن الشركة يساعد في تقييم المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

8. العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 28.5% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و51.6% من أفراد العينة وافقوا، و15.1% من أفراد العينة كانوا محايدين، و4.3% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة، و0.5% من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 80.1% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يؤثر الإفصاح عن معلومات الأسهم وحملة الأسهم على تحديد المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

9. العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 24.7% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و52.2% من أفراد العينة وافقوا، و18.8% من أفراد العينة كانوا محايدين، و4.3% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة. وهذا يعني أن 76.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة يساعد الإفصاح عن تكاليف البحوث والتطوير في تقييم المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

10. العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة، وجد فيها أن 32.8% من أفراد العينة وافقوا بشدة على العبارة، و51.1% من أفراد العينة وافقوا، و12.4% من أفراد العينة كانوا محايدين، و2.7% من أفراد العينة لم يوافقوا على العبارة، و1.1% من أفراد العينة لم يوافقوا بشدة على العبارة. وهذا يعني أن 83.9% من أفراد العينة وافقوا على هذه العبارة. من ذلك نجد أن عبارة توفير معلومات عن التنبؤات النوعية (غير الكمية) للمبيعات يساعد على تقييم المخاطر المالية. يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات فرضية الدراسة:

الجدول رقم (8) يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق (كأي تربيع) لعبارات فرضية الدراسة:

جدول رقم (8) الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات فرضية الدراسة

م	العبارات	كأي تربيع	درجة الحرية	الاحتمالية كأي تربيع	الانحراف معياري	الوسط حسابي	مستوى الموافقة	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
1	العبارة الأولى	199.8	4	.000	0.75	4.12	موافق	82%	عالية
2	العبارة الثانية	133.6	3	.000	0.75	4.13	موافق	83%	عالية
3	العبارة الثالثة	118.8	3	.000	0.75	4.07	موافق	81%	عالية
4	العبارة الرابعة	57.5	3	.000	0.87	3.83	موافق	77%	عالية
5	العبارة الخامسة	80.6	3	.000	0.85	3.93	موافق	79%	عالية
6	العبارة السادسة	148.9	4	.000	0.85	3.94	موافق	79%	عالية
7	العبارة السابعة	211.3	4	.000	0.75	4.12	موافق	82%	عالية
8	العبارة الثامنة	160.1	4	.000	0.81	4.03	موافق	81%	عالية
9	العبارة التاسعة	89.6	3	.000	0.78	3.97	موافق	79%	عالية
10	العبارة العاشرة	171.6	4	.000	0.80	4.12	موافق	82%	عالية

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م

من الجدول رقم (8) الذي يبين الأهمية النسبية ومستوى الموافقة واختبار جودة التوفيق لعبارات فرضية الدراسة وجد الآتي:

1. العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 82%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.12 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 199.8 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الأولى من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

2. العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 83%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.13 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 133.6 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثانية من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

3. العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 81%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.07 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 118.8 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثالثة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

4. العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية **عالية**، لأن درجة الأهمية تساوي 77%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 3.83 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 57.5 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الرابعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

5. العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 79%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 3.93 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع ك انت 80.6 عند درجة حرية 3 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الخامسة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

6. العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 79%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 3.94 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 148.9 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة السادسة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

7. العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 82%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.12 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 211.3 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة السابعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

8. العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 81%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 4.03 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 160.1 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة الثامنة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

9. العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 79%، ومستوى الموافقة **موافق** لأن المتوسط المرجح يساوي 3.97 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 89.6 عند درجة حرية 3

بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة التاسعة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

10. العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة ذات أهمية نسبية عالية، لأن درجة الأهمية تساوي 82%، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي 4.12 وهذه القيمة أكبر من 3.40. وعند النظر إلى اختبار جودة التوفيق وجدنا أن قيمة كآي تربيع كانت 171.6 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة، من ذلك نجد أن العبارة العاشرة من عبارات فرضية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية.

اختبار فرضية الدراسة: الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات غير المالية يساعد في تقويم المخاطر المالية.

تتكون فرضية الدراسة من عشرة عبارات من عبارات الاستبانة، وبعد تحليل توزيع هذه العبارات من خلال الجدول التكراري والأهمية النسبية واختبار جودة التوفيق (كآي تربيع) اتضح أن كل العبارات يمكن الاعتماد عليها في مناقشة الفرضية، الجدول رقم (9) يبين جميع عبارات هذه الفرضية:

جدول رقم (9) جميع عبارات فرضية الدراسة

بيان	التكرارات	النسبة %
أوافق بشدة	511	27.5
أوافق	990	53.2
محايد	261	14.0
لا أوافق	91	4.9
لا أوافق بشدة	7	0.4
المجموع	1860	100
الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الأهمية
4.03	81%	عالية
مستوى الموافقة	موافق	
كآي تربيع	درجة الحرية	احتمالية كآي تربيع
1682.13	4	0.000

الوسيط.	–	احتمالية الوسيط
4	–	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2020م.

من الجدول رقم (9) وجد أن 27.5% من أفراد العينة وافقوا بشدة على جميع عبارات فرضية الدراسة، 53.2% من أفراد العينة وافقوا على كل العبارات، و14% من أفراد العينة كانوا محايدين، و4.9% من العينة لم يوافقوا، و0.4% من العينة لم يوافقوا بشدة على عبارات فرضية الدراسة. وهذا يعني أن 80.7% من أفراد العينة وافقوا على جميع عبارات فرضية الدراسة. وعند النظر إلى الأهمية النسبية وجدناها عالية لأن نسبة درجة الأهمية كانت تساوي 81% وهذه النسبة أكبر من 68%، ومستوى الموافقة موافق لأن المتوسط المرجح يساوي 4.03 أما اختبار جودة التوفيق كانت فيه قيمة كآي تربيع تساوي 1682.13 عند درجة حرية 4 بمعنوية 0.000 وهي أقل من درجة الخطأ المسموح به 5% مما يعني وجود فروق معنوية بين إجابات أفراد الدراسة. جاءت قيمة الوسيط 4 عند معنوية 0.000 وهذه القيمة تشير إلى الموافقة، من ذلك نجد أن فرضية الدراسة الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات غير المالية يساعد في تقييم المخاطر المالية قد تحققت.

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

- من خلال استعراض الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحثين إلى النتائج التالي:
1. أن الإفصاح عن سياسة التدريب ونوعيته والميزانية المخصصة للتدريب لها دور في تحسين قدرة الشركة في تقييم المخاطر المالية.
 2. الإفصاح عن عدد العاملين للعاملين الماضيين أو أكثر وتوزيعهم داخل إدارات الشركة له دور في تقييم المخاطر المالية.
 3. توفير معلومات عن التنبؤات النوعية (غير الكمية) للمبيعات يساعد في تقييم المخاطر المالية.
 4. أن الإفصاح عن مسئولية المديرين في إعداد التقارير المالية له دور في تحسين قدرة الشركة في تقييم المخاطر المالية.

5. يؤثر الإفصاح عن السياسة المتبعة في التوظيف على تحسين قدرة الشركة في تقييم المخاطر المالية.

6. أن الإفصاح عن بيان تأثير الاستراتيجية العامة على نتائج الشركة المستقبلية يساعد في تحديد المخاطر المالية.

3. أن الإفصاح عن مهام وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وتفاصيل أسماء ومؤهلات أعضائها يؤثر على تقييم المخاطر المالية.

ثانياً: التوصيات:

أوصي البحث بالآتي:

1. قيام هيئة الأوراق المالية بجعل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أحد متطلبات إدراج الشركات في السوق المالي.

2. حث الشركات المساهمة العامة السودانية على اعداد ونشر بيانات غير مالية مستقبلية على درجة عالية من الإفصاح والشفافية.

3. اهمية ممارسة بعض جهات الرقابة والاشراف على الشركات المساهمة العامة مثل جمعية المحاسبين القانونيين السودانية وهيئة الأوراق المالية دوراً نشطاً في تطوير معايير المحاسبة والابلاغ المالي، لزيادة الشفافية والإفصاح عن المعلومات غير المالية المستقبلية، وتحديد متطلبات الإفصاح عنها بوضوح وابعاد مسؤولية الادارة عن ذلك.

4. محاولة وضع معايير موحدة لقياس مستويات الإفصاح الاختياري.

5. الاهتمام بالإفصاح عن عدد العاملين وتوزيعهم داخل إدارات الشركة لغرض تقييم مخاطر الشركة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. رضوان، سمير عبد الحميد (2005م)، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، (القاهرة: دار الجامعات).
2. طنيب وآخرون، (1997م)، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، (عمان: دار المستقبل).
3. الهواري، سيد (1985م)، الإدارة المالية-الجزء 1: الاستثمار والتمويل طويل الأجل"، (القاهرة: دار الجيل).
4. حسب الله، وفاء يوسف احمد (2015م)، تفعيل دور مراقب الحسابات والمراجع الداخلي لتحسين جودة الإفصاح الاختياري- دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، السنة التاسعة عشر، العدد 4.
5. عفيفي، هلال عبد الفتاح (2008م)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقرير السنوية: دراسة اختبارية في البيئة المصرية: مجلة البحوث التجارية، المجلد 30 عدد 1.
6. محمد، مصطفى صادق (1991م)، قياس قيمة المنشأة من خلال قرار الادارة بشأن الإفصاح الاختياري، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة).
7. متولي، طلعت عبد العظيم (2007م)، نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 1، العدد 1.
8. خليل، محمد أحمد (2005م)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد 1.
9. عبد الملك، أحمد رجب (2008م)، دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية-دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد 1.

10. صالح، مفتاح، معارفي فريدة (2010م)، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية-دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد 7.
11. لطفي، امين السيد احمد(2006م)، نظرية المحاسبة، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع).
12. حسين، أحمد حسين علي (1997م)، المحاسبة الإدارية المتقدمة: تسعير المنتجات، تقييم الأداء، نظم الإنتاج الحديثة، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
13. آدم، يوحنا عبد الله ود. صالح الرزق (2000م)، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، (عمان: دار الحامد للنشر).
14. ابو زيد، يحيى (1993م)، أساسيات المحاسبة الإدارية، (دم، دق).
15. عبد الهادي، ايثار(2005م)، المقارنة المرجعية الاستراتيجية في صناعة الإلكترونيات، (العراق: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة افدارة والاقتصاد)، العدد 54.
16. البرواري، نزار عبد المجيد (2011م)، إدارة الجودة الشاملة مدخل للتميز والزيادة مفاهيم وأسس وتطبيقات، (عمان: دار الورق للنشر والتوزيع).
17. محمد، النعيم حسن، أروى عبد الحميد محمد نور(2008م)، إدارة الجودة الشاملة، (الخرطوم: هيئة الصحافة والنشر).
18. شابون، أبو بكر مفتاح (2013م)، بطاقة الأداء المتوازن، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1.
19. الشلاحي، بندر مرزوق (2012م)، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في دولة الكويت، ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
20. مارق، سعد محمد (2009م)، مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة الاقتصاد والتجارة المجلد 23 العدد الاول، جامعة الملك عبد العزيز.

21. سليم، محمد مجيد وبشار الرواشدة (2010م)، تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 34، عدد 1. متاحة

22. فريدريك، واروي واويرو (2018م)، أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري على أداء السوق للمنشآت غير المالية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية. ماجستير في المحاسبة، غير منشورة جامعة جومو كانياتا للزراعة والتكنولوجيا، نيروبي.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Eng, L, L., and Mak, Y.T., (2003) "Corporate Governance and Voluntary Disclosure" Journal of Accounting and Public Policy; Vol.22, p p 325-345.
2. Ball, Ray, et, al., (2012), "Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure as Complements: A Test of Confirmation Hypothesis", Journal of Accounting and Economics; Vol.53, pp11-136.
3. Soliman, Mohammed (2013) Firm Characteristics and The Journal of Finance & Accounting, Arab Academy for Sciences & Technology, College of Management & Technology Alexandria-Egypt. www.iiste.org
4. Hassan, O, & Marston, C.2010. Disclosure measurement in the empirical accounting literature: a review article, Economics and Finance Working Paper Series, Brunel University, Working Paper No.10-18, p7.
5. Financial Accounting Standards Board (FASB) NO.105., P.71-86),1996.